

فصل السلطات وحل الحكومة عند جون لوك وآدم سميث

يرى لوك أن الحكومة الشرعية تقوم على فكرة الفصل بين السلطات. أولاً وقبل كل شيء السلطة التشريعية. يصف لوك السلطة التشريعية بأنها عليا حيث تمتلك السلطة النهائية في "كيفية استخدام السلطة على الشعب" ويظل المجلس التشريعي ملزماً بقانون الطبيعة وغالب ما يقوم به هو وضع قوانين تعزز أهداف القانون الطبيعي وتحدد العقوبات المناسبة. ثم تكلف السلطة التنفيذية بتطبيق القانون كما هو مطبق في حالات محددة. ومن المثير للاهتمام أن سلطة لوك الثالثة تسمى "السلطة الفيدرالية" وهي الحق في التصرف دولياً وفقاً لقانون الطبيعة. ولأن الدول لا تزال في حالة الطبيعة فيما بينها، فيجب عليها اتباع القانون الطبيعي حيث يمكنها معاقبة بعضها البعض عند انتهاك ذلك القانون من أجل حماية حقوق مواطنيها.

إن حقيقة عدم ذكر لوك للسلطة القضائية كسلطة منفصلة توضح أكثر التمييز بين السلطات والمؤسسات. حيث تتعلق السلطات بالوظائف. إن امتلاك السلطة يعني أن هناك وظيفة (مثل سن القوانين أو تطبيق القوانين) يمكن أن يقام بها شرعياً. عندما يقول لوك أن السلطة التشريعية أعلى من السلطة التنفيذية فهو لا يعني أن البرلمان أعلى من الملك. يؤكد لوك ببساطة أن "من يعطي القوانين للآخر يجب أن يكون أعلى منه". وأيضاً يعتقد لوك أنه من الممكن لأكثر من مؤسسة أن تشترك في نفس السلطة، على سبيل المثال السلطة التشريعية في زمنه كانت مشتركة بين مجلس العموم ومجلس الأعيان والملك. حيث أن الثلاثة يجب أن يتفقوا على أمر ما ليصبح قانوناً، فالثلاثة جميعاً جزء من السلطة التشريعية. كما يعتقد أن السلطة الفيدرالية والسلطة التنفيذية عادة في أيدي السلطة التنفيذية، لذلك من الممكن لنفس الفرد أن يمارس أكثر من سلطة (أو وظيفة). لذا لا يوجد تطابق فردي بين السلطات والمؤسسات.

لا يعارض لوك وجود مؤسسات مستقلة تسمى المحاكم لكنه لا يرى التفسير القانوني كوظيفة أو سلطة مميزة. بالنسبة إلى لوك يتعلق التشريع في المقام الأول بالإعلان عن قاعدة عامة تنص على أنواع الجرائم والعقوبات المناسبة. السلطة التنفيذية هي سلطة إصدار الأحكام اللازمة لتطبيق تلك القوانين على حالات محددة وإدارتها وفقاً لتوجيهات القانون. كل من هذه الإجراءات لها تفسير. ينص لوك على أن القوانين الوضعية "صحيحة إلى حد ما، حيث أنها مبنية على قانون الطبيعة ومن خلاله تنظم وتفسر". بعبارة أخرى يجب على السلطة التنفيذية تفسير القوانين في ضوء فهمها للقانون الطبيعي. وبشكل مشابه تتضمن السلطة التشريعية تخصيص قوانين الطبيعة وتحديد كيفية تطبيقها على ظروف. لم يعتبر لوك تفسير القانون على أنه وظيفة مستقلة لاعتقاده بأنه جزء من كل من الوظائف التشريعية والتنفيذية.

إذا قارنا صياغة لوك لفصل السلطات بأفكار مونتسكيو Montesquieu اللاحقة فإننا نرى أنها ليست مختلفة تماماً كما قد تظهر في البداية. على الرغم من أن مونتسكيو يعطي التقسيم الأكثر شهرة للسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحين يشرح ما يعنيه بهذه المصطلحات يعيد التأكيد على تفوق السلطة التشريعية ويصف السلطة التنفيذية بأن لها علاقة بالشؤون الدولية (السلطة الفيدرالية عند لوك) والسلطة القضائية معنية بتطبيق القوانين المحلية (السلطة التنفيذية عند لوك). لقد تغيرت المصطلحات أكثر من المفاهيم. حيث اعتبر لوك أن القبض على شخص ما ومحاكمته ومعاقبته جزء من وظيفة تنفيذ القانون وليست وظيفة مستقلة.

اعتقد لوك أنه من المهم أن تحتوي السلطة التشريعية على مجموعة من الممثلين المنتخبين، ولكن كما رأينا يمكن أن تحتوي السلطة التشريعية على عناصر ملكية وأرستقراطية أيضا. اعتقد لوك أن الناس لديهم الحرية في إنشاء دساتير "مختلطة" تستخدم كل ذلك؛ لهذا السبب فإن نظرية لوك لفصل السلطات لا تملّي نوعا معينا من الدستور ولا تمنع المسؤولين غير المنتخبين من الحصول على جزء من السلطة التشريعية. كان لوك يهتم أكثر بأن الشعب لديه ممثلين يتمتعون بسلطة كافية تمنع التعدي على حريتهم ومحاولات فرض ضرائب عليهم دون مبرر. وذلك مهم لأن لوك يؤكد أيضا أن الشعب يظل القوة العليا الحقيقية دائما. حيث يحتفظ الشعب بحق "إزالة أو تغيير" السلطة التشريعية. لكن لوك اهتم أكثر بوصف الحالات التي يستعيد فيها الشعب السلطة من الحكومة التي انتخبوها. إذا تم تجاهل سيادة القانون أو إذا منع ممثلو الشعب من التجمع أو إذا غيرت آليات الانتخابات دون موافقة الشعب أو إذا سلم الشعب إلى قوة أجنبية، فيمكنهم حينئذ استعادة سلطتهم الأصلية وإسقاط الحكومة. يمكنهم أيضا التمرد إذا حاولت الحكومة سحب حقوقهم .

إن فكرة لوك عن فصل السلطات معقدة بسبب مبدأ الامتياز. الامتياز هو حق السلطة التنفيذية في التصرف دون إذن صريح قانوني أو حتى بمخالفة القانون من أجل تحسين القوانين التي تسعى إلى الحفاظ على حياة الإنسان. قد يأمر الملك - على سبيل المثال - بهدم منزل لمنع انتشار الحريق في جميع أنحاء المدينة. يعرف لوك ذلك بشكل أوسع على أنه "سلطة الأمر بلا قانون لأجل المصلحة العامة". ويشكل ذلك تحديا لفكرة لوك عن السيادة التشريعية. ثم يحل لوك هذا التحدي بتوضيح أن الأساس المنطقي لهذه السلطة هو أن القوانين العامة لا يمكن أن تغطي جميع الحالات المحتملة وأن الالتزام غير المرن بالقوانين سيضر المصلحة العامة وأن الهيئة التشريعية ليست دائما جاهزة لإصدار حكم. تعتمد العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على الدستور المحدد. إذا لم يكن للرئيس التنفيذي أي دور في السلطة التشريعية العليا، فيمكن للهيئة التشريعية أن تلغي قرارات السلطة التنفيذية وفقا لصلاحياتها عند استدعائها. ولكن إذا كان لدى الرئيس التنفيذي حق النقض (الفيتو) فستكون النتيجة حالة جمود بينهما. يصف لوك حالة جمود مماثلة يتمتع بها الرئيس التنفيذي عندما يملك سلطة استدعاء البرلمان ويمكنه بالتالي منع البرلمان من الاجتماع من خلال رفض دعوته إلى جلسة. في مثل هذه الحالة - كما يقول لوك - لا يوجد قاضي على الأرض بينهما حول ما إذا كانت السلطة التنفيذية قد أساءت استخدام صلاحياتها ولكل من الجانبين الحق في "الاحتكام إلى الرب" بنفس الطريقة التي يمكن للناس من خلالها اللجوء إلى الرب ضد الحكومة المستبدة.

إن مفهوم "الاحتكام إلى الرب" هو مفهوم مهم في فكر لوك. يفترض لوك أن البشر عندما يغادرون حالة الطبيعة ينشئون حكومة بدستور معين حيث تحدد ماهية الصلاحيات التي يحق للهيئات ممارستها. ويفترض لوك أيضا أن هذه الصلاحيات ستستخدم لحماية حقوق الناس وتعزيز المصلحة العامة. في الحالات التي يوجد فيها نزاع بين الشعب والحكومة حول ما إذا كانت الحكومة تفي بالتزاماتها فلا توجد سلطة بشرية أعلى يمكن الاستئناف لها. حيث أن الاستئناف الوحيد المتبقي - بالنسبة للوك - هو الرجوع إلى الرب.

التسامح عند جون لوك

طور لوك في رسالة في التسامح العديد من نقاط الجدل التي تهدف إلى إنشاء المجالات المناسبة للدين والسياسة. وتتمثل أفكاره الرئيسية في أن الحكومة لا ينبغي أن تستخدم

القوة القسرية لمحاولة ادخال الناس إلى الدين الحقيقي وأن المجتمعات الدينية هي منظومات اختيارية ليس لها الحق في استخدام القوة القسرية على أتباعها أو غير اتباعها. إن أحد الحجج المتكررة التي يستخدمها لوك هي الدين تحديدا. حيث يجادل لوك بأنه لا يدعو المسيح ولا تعاليم العهد الجديد إلى أن القوة القسرية هي الطريقة المناسبة لإرشاد الناس إلى طريق الخلاص. كما أنه يذكر كثيرا ما يعتبره دليلا واضحا على النفاق؛ بأن الذين يسارعون في اضطهاد الآخرين بسبب اختلافات صغيرة في العبادة أو العقيدة لا يهتمون نسبيا بالخطايا الأخلاقية الأوضح والتي تشكل تهديدا أكبر على حالتهم الأبدية.

يقدم لوك ثلاثة أسباب أكثر فلسفية بطبيعتها لمنع الحكومات من استخدام القوة القسرية لدفع الناس إلى تبني معتقدات دينية. أولاً، يجادل بأن أرواح البشر لم تعهد إلى أي من حكم الرب أو البشر. لا يوجد في الكتاب المقدس ما يلزم الحكام بإدخال البشر إلى الدين الحقيقي، ولا يمكن للبشر أن يوافقوا على مثل هذا الهدف للحكومة لأن البشر بإرادتهم لا يصدقون ما يأمرهم الحاكم بأن يؤمنوا به. فمعتقداتهم هي نتيجة لما يعتقدون أنه صحيح وليس ما يريدون. وحجة لوك الثانية هي أنه بما أن سلطة الحكومة هي القوة القسرية فقط، في حين أن الدين الحقيقي يملك قدرة الإقناع الداخلي الصادق للعقل، فإن القوة القسرية غير قادرة على إدخال البشر إلى الدين الحقيقي. أما حجة لوك الثالثة هي أنه حتى لو كان الحاكم قادراً على تغيير آراء الناس فإن الحالة التي يقبل فيها الجميع دين الحاكم لن تدخل المزيد من الناس إلى الدين الحقيقي. والعديد من حكام العالم يؤمنون بأديان باطلة.

التعليم والسياسة

إن مواقف لوك المعرفية في مقال حول فهم الإنسان أوضحت أهمية التعليم في فلسفته السياسية. كما يشير في المقال إلى أن البشر يحكمون أنفسهم بمجموعة متنوعة من القوانين المختلفة وأكثرها فعالية عمليا هو "قانون الرأي أو السمعة". نظرا لأن الناس غالبا لديهم دافع كبير بأن يكونوا على سمعة جيدة، فإن المعايير الأخلاقية الفعالة داخل المجتمع في الثناء واللوم قوية ومهمة. من الناحية المثالية ستعزز هذه المعايير الاجتماعية القانون الطبيعي وبالتالي تساعد على استقرار المجتمع السياسي. فتشير كتابات لوك التعليمية إلى كيف ينشأ الأطفال بطريقة تجعلهم مواطنين صالحين في مجتمع ليبرالي.

إن أهم كتابات لوك التعليمية هو كتاب بعض الأفكار عن التعليم، وهو عبارة عن رسائل نصائح كتبها لوك إلى صديقه إدوارد كلارك. وذلك يعني أن الكتاب مقصود لشخص بثروة نسبية يشرف على تعليم ابنه. كان الكتاب مشهورا جدا وطبع كثيرا في القرن الذي تلا نشره. تتمثل إحدى السمات البارزة للكتاب في طريقة تشجيع الآباء على تنمية وزيادة حب الطفل للثناء والاحترام. إن تنمية هذه الصفة تساعد الطفل على تعلم التحكم بالرغبات الضارة الأخرى، مثل الرغبة في السيطرة، وتعلمه عدم الاندفاعية بعدم التصرف إلا بعد التفكير.

يشجع لوك الآباء على تنظيم بيئات الأطفال الاجتماعية بشكل صارم لتجنب إفساد الأطفال بالأفكار والتأثيرات الخاطئة. يأمل لوك في تأسيس أطفال لديهم حس قوي في إنكار الذات وأخلاقيات العمل التي تجعلهم متوافقين مع الاقتصاد الحديث الناشئ.

آدم سميث

آدم سميث فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي ومؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ويعد رائدًا من رواد الاقتصاد السياسي، ومن أشهر مؤلفاته "نظرية الشعور الأخلاقي" و "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها". دعا سميث إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة، بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة.

تقوم فكرة الليبرالية على منع الدولة من تولي وظائف صناعية ووظائف تجارية وعدم تدخلها في والعلة في هذه النظرة:(تنتفي . العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم. المصلحة الاقتصادية الفردية والجماعية متى تدخلت الدولة في الاقتصاد)

ويعتبر الاقتصادي آدم سميث (1723م _ 1790م) المنظر لهذه النظرية الاقتصادية فقد افترض أن المحرك الوحيد للإنسان والدافع الذي يكمن وراء كل تصرفاته التطوعية هو:(الرغبة في خدمة الذي يقوم . مصالحه وإرضاء ذاته). أي أن الإنسان كائن أناني وهنا تدخل فكرة اقتصاد السوق على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية ويخضع لتفاعل قانوني العرض والطلب داخل السوق والمنافسة الحرة.

إذن فأفضل خدمة نقدمها إلى المجتمع هي: تسهيلنا للأفراد سعيهم إلى خدمة مصالحهم الخاصة وعلى الدولة أن تترك هذه اللعبة تأخذ مجراها، فلا تتدخل باسم المصلحة العامة. وهكذا ادخل (سميث) مبدأ الاقتصاد الحر (تنافس حر في سوق حرة) في مفهوم الليبرالية - إن اقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم - الحياة الاقتصادية.

يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين و كان كتابه عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم معنيًا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي، ويُنظر إليه على أنه رائد الليبرالية الاقتصادية القائلة بحرية التجارة وبأن النمو والرخاء الاقتصادي يتحققان بإتاحة حرية كاملة لكل أفراد المجتمع في تعاملاتهم الاقتصادية، وأن النظام الاقتصادي الأمثل هو نظام السوق الحر . ومن أهم نقاط نظرياته:

1- القانون الطبيعي، أعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولًا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحه و أن هناك يد خفية تقود كل فرد و ترشد آلية السوق، فان كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن زيادة ثروته، بمعنى ترك السوق يحدد المعروض والأسعار من تلقاء نفسه.

2- تقسيم العمل، يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدي آدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

3- عملية تراكم رأس المال، يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطًا ضروريًا للتنمية الاقتصادية و يجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الإدخار أكثر و من ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

4- دوافع الرأسماليين علي الاستثمار، وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح و أن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة.

5- عناصر النمو، وفقًا لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين و المزارعين ورجال الأعمال و يساعد علي ذلك أن حرية التجارة و العمل و المنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع نطاق أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية.

6- عملية النمو، يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت و مستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معًا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.